اشق الأوسط ،سوريا

سوريا بعد الانفتاح والشفافية.. من معالجة إرث الماضي إلى صناعة فرص المستقبل

الكاتب
د. عبد الباسط ابو نبوت
عضو في شبكة سوريا مورس الإخبارية

تاريخ النشر
5 سبتمبر 2026

تمثل الملفات النووية والكيميائية الموروثة عن النظام السابق أحد أكثر التحديات حساسية في المرحلة الحالية. ومع مؤشرات الانفتاح على التعاون مع الجهات الدولية المختصة، يبرز احتمال تحويل هذه الملفات من عبء أمني وتقني إلى مدخل لدعم التنمية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.

وتكمن أهمية ما يجري اليوم لا في فتح مواقع أمام الجهات الدولية المختصة أو في البدء بمعالجة بعض الملفات العالقة فحسب، بل أيضاً في طبيعة المقاربة التي تقودها هيئة الطاقة الذرية في التعامل مع هذا الإرث. ففي الوقت الذي فتحت فيه أبواقها أمام الجهات الدولية المختصة، أو بدأت معالجة بعض الملفات العالقة، وتشير المقاربة الرسمية السورية إلى سعيٍ للتعامل مع الإرث السابق عبر مسارات من التعاون والشفافية، مع التشديد في الوقت نفسه على السيادة والحقوق الوطنية.

وهذه المعادلة يمكن أن تكون أساساً لمرحلة أكبر بكثير من مجرد إغلاق الملفات القديمة.

إنها مرحلة الانتقال من إرث الماضي إلى فرص التنمية.

الشفافية تفتح أبواب الثقة

في العلاقات الدولية، الثقة ليست شعاراً سياسياً، وإنما هي رأس مال حقيقي.

وكل خطوة سورية باتجاه التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهيئة حظر الأسلحة الكيميائية، وكل موقع يتم فتحه أمام فرق التحقق، وكل مادة يتم الإعلان عنها وإخضاعها لإجراءات الرقابة، تسهم في بناء صورة جديدة لسوريا أمام المجتمع الدولي.

وهذا مهم جداً بالنسبة إلى القطاع.

فالمستثمر الدولي يريد بيئة مستقرة وواضحة، ويريد أن يعرف أن الدولة التي سيعمل فيها ملتزمة بالقواعد الدولية، وقادرة على حماية المشتركات والمواد والبيئة، وتملك مؤسسات قادرة على إدارة المخاطر المعقدة.

وبالتالي يمكن أن تسهم الشفافية النووية والأمنية في تعزيز الثقة الاقتصادية، إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بالاستقرار والإطار القانوني والمؤسسي.

وكلما ارتفع مستوى الثقة، اتسعت دائرة الشركات والمؤسسات والجامعات والدول المستعدة للعمل والاستثمار في سوريا.

• من التعاون الدولي إلى نقل التكنولوجيا

وهنا تبدأ الفرصة الحقيقية.

فسوريا لا تحتاج فقط إلى مساعدات لمعالجة المواد أو المواقع الخطرة، وإنما تستطيع أن تطلب من المجتمع الدولي أن يجعل من هذه العملية برنامجاً متكاملاً لـ نقل المعرفة والتكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية.

فالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على سبيل المثال، يمكن أن يتطور إلى برامج تدريب وتأهيل للكوادر السورية، وتطوير المختبرات، وتحديث أنظمة السلامة والأمان، وتوسيع التعاون في الفيزياء الطبية، والزراعة، والصناعة، والمياه، والبحث العلمي.

وهذه ليست مجالات منفصلة عن التنمية.

فالدول الحديثة تبني اقتصاداتها على المعرفة، والعلوم النووية والتقنيات الإشعاعية لها تطبيقات سلمية واسعة في قطاعات الصحة والزراعة والصناعة والغذاء والبيئة.

وبالتالي فإن الاستثمار في هذه القدرات يعني الاستثمار في اقتصاد أكثر تقدماً وقدرة على المنافسة.

الطاقة النووية السلمية.. هي فرصة

من المهم هنا أن تكون الرسالة السورية واضحة:

معالجة الأنشطة السابقة لا تعني التخلي عن المستقبل النووي السلمي.

بل يمكن أن تكون الشفافية الحالية هي الأساس الذي يسمح لسوريا بإعادة بناء برنامج علمي وتقني سلمي، وفق القانون الدولي والضمانات المعتمدة بها.

فسوريا تحتاج في المستقبل إلى تنويع مصادر الطاقة، وتطوير البحث العلمي، وتحسين قدراتها في الطب النووي والفيزياء الطبية، وتطوير التطبيقات الزراعية والصناعية والتقنيات الحديثة.

ولذلك فإن التعاون الدولي يجب ألا يبقى محصوراً في التفتيش والتحقق، وإنما ينتقل تدريجياً إلى التدريب وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والاستخدامات السلمية.

وهنا يمكن لسوريا أن تحول ملفاً كان مصدر قلق إلى فرصة لبناء قطاع علمي متقدم.

القطاع الصحي.. إحدى أكبر فرص التعاون

من أهم المجالات التي يمكن أن تستفيد من هذا الانفتاح قطاع الصحة.

فالتطبيقات النووية والإشعاعية أصبحت جزءاً مهماً من الطب الحديث، سواء في التشخيص أو العلاج أو التصوير الطبي أو علاج الأورام.

وسوريا التي تعمل على إعادة بناء منظومتها الصحية تحتاج إلى تطوير الفيزياء الطبية، والطب النووي، ومراكز علاج السرطان، وتقنيات التشخيص الحديثة، وتدريب الأطباء والمهنيين والفنيين.

وهنا يمكن للتعاون الدولي أن يجمع بين إعادة الإعمار الصحي والتطوير العلمي.

فبدلاً من أن تقتصر المساعدة على إعادة بناء مستشفى، يمكن أن تشمل بناء مركز متخصص، وتأهيل كوادره، ونقل التكنولوجيا إليه، وربطه بشبكات بحثية وجامعات دولية.

فالمطلوب لا يقتصر على ترميم البنية الحالية، بل يشمل أيضاً بناء قدرات علمية ومؤسسية مستدامة داخل هذا القطاع.

الزراعة والغذاء.. التكنولوجيا في خدمة الأمن الغذائي

ولا تقل الزراعة أهمية.

فسوريا تمتلك قاعدة زراعية واسعة، والغذاء يمثل أحد أهم عناصر الأمن الوطني.

ومن هنا يمكن استخدام التقنيات النووية والإشعاعية في مجالات الزراعة والغذاء، وتحسين الإنتاج، ومكافحة بعض الآفات، ودراسة التربة والمياه، وحفظ الأغذية، ورفع كفاءة الإنتاج الزراعي.

وبذلك يمكن أن يتحول التعاون العلمي إلى نتائج اقتصادية مباشرة.

سوريا لا تحتاج فقط إلى استيراد الغذاء، وإنما تحتاج إلى التكنولوجيا التي تساعدها على إنتاج غذائها بكفاءة أكبر.

وهنا تتقاطع الطاقة والعلوم والزراعة مع الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

الصناعة والطاقة والمياه.. مجالات جديدة للاستثمار

الفرص لا تتوقف عند الصحة والزراعة.

فسوريا بحاجة إلى إعادة بناء قطاعها الصناعي، وتطوير محطات الطاقة، وتحسين إدارة المياه، وإعادة تأهيل البنية التحتية.

وهذه القطاعات تحتاج إلى تقنيات متقدمة وأنظمة قياس وفحص وضبط جودة وسلامة صناعية.

ومن هنا يمكن لهيئة الطاقة الذرية والمؤسسات العلمية السورية أن تتحول إلى جزء من منظومة التنمية الصناعية، من خلال الاختبارات اللاإتلافية، والفحوص الهندسية، والقياسات الإشعاعية، وضبط جودة المواد والمشآت.

وهذا النوع من الخبرات يمكن أن يخدم قطاعات النفط والغاز والكهرباء والإنشاءات والصناعة الثقيلة.

أي أن المعرفة التي يجري تطويرها داخل المؤسسات العلمية يمكن أن تنتقل مباشرة إلى المصانع ومشاريع البنية التحتية والاستثمار.

بناء الكوادر والبحث العلمي

لكن أهم ما يمكن أن تنتجه هذه المرحلة هو جيل جديد من العلماء والمهندسين والباحثين السوريين.

فالمشاركة السورية في المنافسات العلمية الدولية، وبرامج التدريب، والزمالات، والبحث العلمي، ليست مجرد أنشطة أكاديمية.

إنها استثمار طويل الأمد في الدولة.

سوريا تحتاج إلى علماء في الفيزياء والهندسة والكيمياء والطب والأمن الوطني والتقانات الحيوية والطاقة.

وتحتاج إلى ربط هؤلاء العلماء بالجامعات ومراكز البحث والشركات العالمية.

ولهذا يجب أن يصبح التعاون الدولي وسيلة لفتح برامج مشتركة، ومنح دراسية، وزمالات، ومختبرات بحثية، ومراكز ابتكار، وحاضنات تكنولوجية.

فإعادة إعمار سوريا تحتاج إلى عقول بقدر حاجتها إلى الأموال.

- من المساعدات إلى الشركات الاستثمارية

وهنا يجب أن تتغير النظرة إلى الحلم النووي.

وفي المرحلة المقبلة، يمكن أن يتجه الحلم الذاري من ملف المساعدات إلى ملف الشركات الاستثمارية وبناء القدرات.

المرحلة المقبلة يجب أن تقوم على الشركات الاستثمارية.

فالمجتمع الدولي يمكن أن يساعد سوريا في إزالة المخاطر وتأهيل المؤسسات وتطوير القدرات، ثم تأتي الشركات الدولية للاستثمار في مشاريع الطاقة والصناعة والزراعة والصحة والنقل والتكنولوجيا.

وبذلك يصبح الحل الأمني محفزاً للاستثمار وليس بديلاً عنه.

وهذه هي المعادلة الأكثر استدامة:

تمويل أمني لبناء القدرات + استثمار خاص + نقل تكنولوجيا + كوادر سورية = تنمية مستدامة.

التعاون مع أوروبا.. فرصة استراتيجية

وفي هذا السياق تبرز أوروبا كشريك طبيعي.

فألمانيا، وفرنسا، والدنمارك، والاتحاد الأوروبي، وغيرها من الدول والمؤسسات الأوروبية، تمتلك خبرات واسعة في الطاقة والبيئة والصحة والصناعة والتكنولوجيا والتدريب.

ومع عودة البعثات الأوروبية إلى دمشق وتوسع الاتصالات الاقتصادية والسياسية، يمكن أن يتطور التعاون من الدعم والمساعدات إلى مشاريع استثمارية طويلة الأمد.

ويمكن أن تشمل هذه الشراكة إعادة تأهيل المختبرات، وتطوير البنية الصحية، وإدارة النفايات، والطاقة النظيفة، والمياه، والزراعة الذكية، والتعليم التقني، والتحول الرقمي.

وهكذا يصبح الانفتاح الدبلوماسي مقدمة للانفتاح الاقتصادي والعلمي.

السياحة.. الإطار الذي يحكم الانفتاح

لكن الانفتاح لا يعني التنازل عن القرار الوطني.

على العكس، فإن سوريا تحتاج إلى أن تجعل السياحة جزءاً من مفهوم الشراكة.

فهي تتعاون مع المؤسسات الدولية، كما تفعل ذلك وفق القانون وبقرار سيادي.

وتفتح أبوابها أمام الخبراء، كما تحدد الأطر القانونية للتعاون.

وتطلب التكنولوجيا والاستثمار، كما تحافظ على مصالحها الوطنية.

وهذا هو النموذج الذي تحتاجه سوريا:

انفتاح بلا تبعية، تعاون بلا وصاية، شفافية بلا انتقاص من السيادة، واستثمار بلا التفريط بالمصلحة الوطنية.

سوريا أمام فرصة تاريخية

ما يجري اليوم في الملفات النووية والكيميائية يجب ألا يُنظر إليه باعتباره مجرد إغلاق صفحات الماضي.

إنه يمكن أن يكون بداية لصفحة جديدة.

صفحة تعود فيها سوريا إلى المؤسسات الدولية، وتعيد بناء الثقة، وتفتح المجال أمام الجامعات والشركات ومراكز الأبحاث، وتستفيد من التكنولوجيا العالمية، وتعيد تأهيل كوادرها، وتدخل في مشاريع استثمارية حديثة.

والأهم أن سوريا تستطيع أن تستخدم هذا الانفتاح لتمضي باتجاه رفع القيود أمام التعاون العلمي والتقني والقضائي، والحصول على الدعم الدولي اللازم لمعالجة آثار الماضي، ثم تحويل هذا الدعم إلى قدرة وطنية مستدامة.

الخلاصة.. معالجة الماضي لبناء المستقبل

أي أن سوريا تقف أمام فرصة نادرة:

أن تحول الملفات التي كانت لعقود مصدر قلق دولي إلى نموذج عن المسؤولية والشفافية والتعاون والتنمية.

أن تقول للمجتمع الدولي:

لقد فتحنا الأبواب، وتعاونّا، وقدمنا المعلومات، وأتحنا المواد للإجراءات الدولية، وبدأنا معالجة الملفات العالقة.

والآن نريدكم أن تفتحوا لنا أبواب التكنولوجيا والاستثمار والتدريب والأسواق، وأن تساعدونا في بناء قدراتنا الوطنية.

نريد أن تتحول العلاقة من المراقبة إلى الشراكة، ومن معالجة المخاطر إلى صناعة الفرص، ومن المساعدات إلى الاستثمار، ومن نقل الخبرة إلى بناء المعرفة المحلية.

وهنا تكمن قيمة الانفتاح السوري الحقيقي.

فسوريا لا تعود إلى المجتمع الدولي كي تبقى أسيرة ملفات الماضي، وإنما تعود كي تبني المستقبل.

تعالج إرثها بشفافية، تحافظ على سيادتها، تستعيد ثقة العالم، وتفتح أبواب التنمية.

ومن دير الزور إلى المختبرات، ومن الطاقة النووية السلمية إلى الطب والزراعة والصناعة، ومن التعاون مع الوكالات الدولية إلى الشركات الأوروبية والدولية، يمكن أن تبدأ سوريا بتحويل أحد أكثر الملفات حساسية في تاريخها إلى رافعة للعلم والتكنولوجيا والاستثمار وإعادة بناء الدولة.

وهذا هو جوهر المرحلة المقبلة:

أن تكون الشفافية بوابة للثقة، والثقة بوابة للاستثمار، والاستثمار بوابة للتنمية، والتنمية أساساً لاستعادة سوريا قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية.

الرابط البديل للمقال

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=11873

SCAN TO READ